A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

SCCR/48/4
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 14 مارس 2026

اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة

الدورة الثامنة والأربعون
جنيف، من 18 إلى 22 مايو 2026

مشروع عناصر لصك دولي محتمل بشأن حوكمة إتاوات حق المؤلف في البيئة الرقمية

من إعداد وزارة القانون في جمهورية إندونيسيا

أولاً. لمحة عامة

1. خلال الدورة السابعة والأربعين للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة (لجنة حق المؤلف)، اتفقت الدول الأعضاء والجهات المراقبة على أن يظلّ تعزيز التنسيق الدولي من الأولويات المهمة، وأعربت وفود عديدة عن آراء بناءة بشأن المساهمة الإندونيسية (الوثيقة SCCR/47/6) وبشأن مواصلة استكشاف النُهج الدولية إزاء معالجة تحديات التنسيق. وأبرزت المناقشات التي دارت خلال الدورة أهمية إجراء حوار مستمر ومنظّم بشأن آليات الحوكمة التي قد تسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة وقابلية التشغيل البيني في إدارة إتاوات حق المؤلف عبر الحدود. وبناءً على تلك المناقشات، أُعدت هذه الوثيقة، المعنونة «عناصر لصك دولي محتمل بشأن حوكمة إتاوات حق المؤلف في البيئة الرقمية»، بوصفها متابعة لحصائل الدورة السابعة والأربعين للجنة حق المؤلف، بالاستناد إلى مشاورات أجريت مع مجموعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات الحكومية الدولية وممثلو الملحنين والمنتجين وفناني الأداء، بهدف تضمين مجموعة متنوعة من الرؤى التقنية والقانونية والعملية.

2. وتهدف ورقة العناصر هذه إلى المساهمة في المناقشات الجارية في لجنة حق المؤلف من خلال تحديد نُهج الحوكمة الممكنة الكفيلة بتيسير آليات التواصل والتعاون والتنسيق، مع الدعوة في الوقت نفسه إلى مزيد من التفكير في مبادئ الحوكمة المحتملة لتعزيز إدارة إتاوات حق المؤلف عبر الحدود ضمن النظام الإيكولوجي للموسيقى الرقمية. وتُقدم هذه الورقة بروح من الانخراط البناء، وتعكس نية دعم المشاركة الشاملة لجميع أصحاب المصلحة على الصعيد العالمي، بما في ذلك الدول الأعضاء والهيئات المعنية بإدارة الإتاوات عبر الحدود. وتطرح هذه الورقة أيضاً إمكانية النظر في إدراج بند مخصص في جدول الأعمال من شأنه التمكين من إجراء مداولات منتظمة ومنظّمة بشأن تحديات الحوكمة، بما في ذلك، عند الاقتضاء، استكشاف الأطر المعيارية الدولية.

3. وقد تطورت الأبعاد التشغيلية للاستغلال الرقمي المعاصر، بما في ذلك التوثيق وإدارة البيانات الوصفية ومعالجة البيانات وإمكانية العثور عليها وتقييمها وإدارة المكافآت، إلى نظام إيكولوجي معقّد عابر للحدود لم تتوخاه أطر المعاهدات الحالية. وينجم عن ذلك ظهور فجوة في الحوكمة فيما يخص إدارة الإتاوات عبر الحدود، وتنعكس تلك الفجوة في التشتت المستمر للبيانات الوصفية، والتوزيع غير العادل للقيمة بين أصحاب الحقوق، والشفافية المحدودة في عملية التخصيص الخوارزمية، والتحديات التنسيقية بين الجهات المعنية. وفي حين تظلّ الأطر الوطنية ضرورية، فإنها تواجه قيوداً متأصلة في التعامل مع المنصات الرقمية التي لا تعرف الحدود، حيث يتجاوز إنتاج البيانات وتدفق الإتاوات واتخاذ القرارات الخوارزمية نطاق الولايات القضائية. وبالتالي، يؤدي غياب إطار عمل دولي إلى إحداث تشتت في المعايير، وظهور ثغرات في المساءلة، وتلاشي فعالية سبل الانتصاف، لا سيما في الحالات التي لم تضمن فيها المبادرات الطوعية قابلية التشغيل البيني أو تدفقات موثوقة عبر الحدود. وتزداد حدة تلك التحديات بفعل التكنولوجيات الناشئة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، مما يُبرز ضرورة فهم التجارب العملية بشكل أوفى من أجل استنباط ما يلزم من معلومات لوضع آليات تعاونية فعالة ومتناسبة وقادرة على الاستجابة.

4. وينبغي أن يكون الهدف النهائي لإطار الحوكمة، بما في ذلك الصكوك المحتملة، هو تعزيز التمتع الفعلي بالحقوق المعترف بها أصلاً بموجب المعاهدات الدولية الحالية من خلال وضع ***مبادئ مشتركة للحوكمة ومعايير دنيا للتنسيق الدولي*** تتعلق بالشفافية والمساءلة وقابلية التشغيل البيني لأنظمة البيانات الوصفية، والتعاون المؤسسي في حوكمة إتاوات حق المؤلف في النظام الإيكولوجي للموسيقى الرقمية.

ثانياً. معلومات أساسية

5. نظرت اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة (لجنة حق المؤلف)، في دورتها السابعة والأربعين، في اقتراح قدمته إندونيسيا بشأن حوكمة إدارة إتاوات حق المؤلف عبر الحدود في البيئة الرقمية.

6. وأبرزت المساهمة الإندونيسية التحديات الهيكلية الناجمة عن التطور السريع للتكنولوجيات الرقمية، التي مكّنت من توسع المنصات الرقمية العابرة للحدود وانتشارها عبر مختلف الولايات القضائية، مما أدى بدوره إلى ظهور تحديات مثل تشتت البيانات الوصفية، ونقص الشفافية، وتفاوت المكافآت بين المؤلفين وفناني الأداء والمنتجين وغيرهم من أصحاب الحقوق.

7. وأعربت عدة وفود وجهات مراقبة عن دعمها البناء، ورحبت بمواصلة المناقشات من أجل التعمق في بحث تلك القضايا، وإجراء حوار منظّم حول آليات الحوكمة المحتملة لمواجهة التحديات المرتبطة بإدارة الإتاوات عبر الحدود.

8. وقد استُفيد في إعداد هذه الوثيقة من المشاورات التي أجريت مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات الحكومية الدولية وممثلو المؤلفين والمنتجين وفناني الأداء ومنظمات الإدارة الجماعية. وكان الهدف من تلك المشاورات إدماج وجهات نظر تقنية وقانونية وعملية متنوعة، مع مراعاة مستويات التنمية المختلفة، وفقاً للتوصية 15 من توصيات أجندة الويبو بشأن التنمية.

9. وتستند المبادرة الإندونيسية إلى اقتراحات سابقة قدمتها دول أعضاء ومجموعات إقليمية أخرى، وتكمّلها. وتتوافق تلك المبادرة مع الاقتراحات التي قدمتها مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي (SCCR 31/4)، والتي دعت إلى إجراء بحث أعمق لموضوع حق المؤلف في البيئة الرقمية، بما في ذلك مسائل الشفافية، وأوجه عدم التكافؤ في المفاوضات، والمكافأة العادلة، والإنفاذ عبر الحدود، وتأثير التكنولوجيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي. وتتوافق تلك المبادرة أيضاً مع اقتراح المجموعة الأفريقية بإجراء دراسة عن حقوق فناني الأداء السمعي البصري وآليات مكافأتهم مقابل استغلال أدائهم (SCCR/47/4)، الذي يؤكّد على ضرورة بحث الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز الوضع الاقتصادي لفناني الأداء السمعي البصري وضمان حصولهم على مكافأة مناسبة مقابل استخدام إسهاماتهم الإبداعية.

10. وعلى مرّ السنين، كشفت الدراسات والتقارير المقدمة إلى لجنة حق المؤلف، باستمرار، عن وجود تحديات هيكلية في حوكمة إتاوات حق المؤلف في البيئة الرقمية. وتُبرز الوثيقة SCCR/41/2 أوجه القصور المستمرة في سوق الموسيقى الرقمية، بما في ذلك الشفافية المحدودة في تدفقات الإيرادات، والنقائص في دقة البيانات الوصفية وقابلية التشغيل البيني، مما يعيق تحديد هوية أصحاب الحقوق بشكل سليم وتوزيع الإتاوات عبر الولايات القضائية. وتنعكس تلك الشواغل في الوثيقة SCCR/41/3، التي تشير إلى الفعالية المحدودة لحقوق فناني الأداء في ضمان الحصول على مكافأة مستمرة، وإلى الاختلالات الهيكلية في القوة التفاوضية التي غالباً ما تؤدي إلى اعتماد نماذج تعويضية على أساس مبلغ إجمالي. وفي الوقت نفسه، تعكس الوثيقة SCCR/41/6 تشتتاً نظامياً أوسع، إذ تكشف عن اختلاف الآراء بين الدول الأعضاء بشأن وضع معايير دولية، وتسلّط الضوء على غياب نُهج عالمية منسقة لمعالجة القضايا العابرة للحدود. وتكملةً لتلك النتائج، توضح الوثيقة SCCR/41/7 الكيفية التي أدى بها تطور أسواق الموسيقى الرقمية — بما في ذلك ظهور منصات البث المباشر، وترتيبات الترخيص المعقدة، والدور المتنامي للوسطاء مثل شركات التجميع — إلى إحداث اضطراب في سلاسل القيمة التقليدية وتفاقم التحديات المتعلقة بتتبع الإتاوات وإدارة البيانات وتدفقات الإتاوات عبر الحدود.

ثالثاً. مقدمة

11. إن المعاهدات الدولية الحالية بشأن حقق المؤلف والحقوق المجاورة، بما في ذلك اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية، واتفاقية روما بشأن حماية فناني الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة، ومعاهدة الويبو بشأن حق المؤلف، ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي، ومعاهدة بيجين بشأن الأداء السمعي البصري، إلى جانب اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس)، تضع أساساً متيناً ومحايداً من الناحية التكنولوجية لحماية الحقوق الاستئثارية للمؤلفين وفناني الأداء والمنتجين وهيئات البث.

12. وفي الوقت ذاته، تطورت الأبعاد التشغيلية للاستغلال الرقمي الحديث، بما في ذلك التوثيق وإدارة البيانات الوصفية ومعالجة البيانات وإمكانية العثور عليها وتقييمها وتوزيع المكافآت عبر الحدود، إلى نظام إيكولوجي معقّد عابر للحدود لم تتوخاه أطر المعاهدات الحالية. وبالتالي، فإن القضية الأساسية لا تكمن في قصور الحقوق الموضوعية، بل في وجود فجوة واضحة في الحوكمة فيما يتعلق بإدارة الإتاوات عبر الحدود. وتتجلى تلك الفجوة في استمرار تشتت البيانات الوصفية، والتفاوتات في التقييم التي تؤثر على أصحاب الحقوق، والغموض الذي يكتنف التوزيع الخوارزمي للإتاوات، وصعوبات التنسيق بين الهيئات المعنية بإدارة الإتاوات عبر الحدود.

13. وعلى الرغم من لزوم الأطر التنظيمية الوطنية لأغراض التنفيذ المحلي، فإن تلك الأطر تواجه قيوداً متأصلة عندما تتعامل مع الطبيعة العديمة الحدود التي يتسم بها النظام الإيكولوجي للموسيقى الرقمية. ويتم استحداث بيانات الاستخدام ومعالجتها على الصعيد العالمي، وتشمل تدفقات الإتاوات عدة ولايات قضائية في آن واحد، كما يتم اتخاذ القرارات الخوارزمية على نطاقات تتجاوز

حدود أي إقليم بمفرده. وبالتالي يؤدي انعدام إطار قانوني دولي إلى تشتت المعايير، وظهور ثغرات في المساءلة، وعدم فعالية سبل الانتصاف؛ لا سيما في الحالات التي ثبت فيها أن المبادرات الطوعية التي تقودها الصناعة غير كافية لضمان قابلية التشغيل البيني المتسق للبيانات الوصفية أو تدفقات موثوقة للإتاوات عبر الحدود.

14. وتزداد حدة تلك التحديات بفعل الظهور السريع للتكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، الذي يجلب تعقيدات إضافية فيما يخص تحديد المصنفات وإسنادها ومكافأة أصحابها في البيئة الرقمية. وسيكون من الضروري التوصل إلى فهم أعمق للتجارب العملية على الصعيدين الوطني والإقليمي، فضلاً عن الممارسات الجارية لدى أصحاب المصلحة، لضمان أن تكون أي آلية تعاونية فعالة ومتناسبة وقادرة على الاستجابة للاحتياجات الواقعية.

15. وبناء على ذلك، تحدّد هذه الوثيقة العناصر المحتملة التي يمكن النظر فيها في حال قرّرت الدول الأعضاء مواصلة العمل في هذا المجال. وأي إطار من هذا القبيل لن يكون سوى مجرّد تكملة للمعاهدات الحالية، ولن يعيد تعريف الحقوق الموضوعية، ولن يُنظّم التكنولوجيات، وسيأخذ في الاعتبار نماذج الأعمال المشروعة وحرية التعاقد. وسيكون تركيزه الوحيد على المبادئ الدنيا للحوكمة وآليات التنسيق القادرة على تعزيز الشفافية والمساءلة وقابلية التشغيل البيني والمكافأة العادلة في البيئة الرقمية.

رابعاً. الأساس المنطقي

16. ستعتمد الجدوى والصيغة المحدّدة لأي إطار دولي محتمل لحوكمة إدارة إتاوات حق المؤلف عبر الحدود، بشكل كبير، على الأهداف التي يُراد منه تحقيقها. وتشمل تلك الأهداف ما يلي: تعزيز اليقين القانوني في حوكمة الإتاوات عبر الحدود لجميع الأطراف، بما في ذلك، على سبيل الذكر لا الحصر، أصحاب الحقوق والهيئات المشاركة في إدارة الإتاوات عبر الحدود؛ والحد من أوجه القصور المرتبطة بتدفقات الإتاوات عبر الحدود؛ وتشجيع توفير مكافآت أكثر إنصافًا لأصحاب الحقوق؛ وتعزيز الشفافية والمساءلة الخوارزمية في آليات توزيع الإتاوات وتخصيصها؛ ومنع عدم تخصيص الإتاوات أو تخصيصها بشكل خاطئ؛ وبناء قدرات مؤسسية مستدامة في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً؛ ودعم حيوية الاقتصادات الإبداعية ونموها على المدى البعيد في جميع أنحاء العالم.

17. والأساس المنطقي الأول هو تعزيز اليقين القانوني في حوكمة الإتاوات عبر الحدود. وسيتسنى، من خلال وضع معايير حوكمة واضحة وشفافة وقابلة للتشغيل البيني، تعزيز موثوقية جميع الأطراف، بما في ذلك المؤلفون وفنانو الأداء والمنتجون وأصحاب الحقوق الذين يسعون إلى التحقّق من مستحقاتهم والحصول عليها، والهيئات التي تدير عمليات التوزيع عبر الحدود، ومقدمو الخدمات الرقمية الذين يعالجون بيانات الاستخدام على نطاق واسع، مما يسهم في تهيئة بيئة أكثر استقراراً للاستغلال بواسطة المنصات.

18. ويخص الأساس المنطقي الثاني الحد من أوجه القصور. وتشتت البيانات الوصفية، وتباين أنساق إعداد التقارير، وغياب آليات موثوقة للمطابقة عبر الحدود، من العوامل التي تتسبّب حالياً في أعباء إدارية كبيرة وتأخيرات، فضلاً عن عدم المطالبة بالإتاوات. ويمكن أن تسهم مبادئ الحوكمة الدولية الدنيا في خفض تلك التكاليف وتحسين كفاءة تدفقات الإتاوات، وتكمّل بذلك المبادرات الحالية.

19. ويتعلق الأساس المنطقي الثالث بتمكين أصحاب الحقوق من الحصول على مكافأة عادلة من خلال وضع وسائل عملية لزيادة الشفافية في منهجيات توزيع الإتاوات والتحقّق من البيانات. وبالتالي، يمكن لهذا الإطار أن يساعد في معالجة التفاوتات المزمنة في عملية التقييم، التي تؤثر على العديد من أصحاب الحقوق، مع مراعاة الترتيبات التعاقدية.

20. ومن الأسس المنطقية الأخرى زيادة الثقة المؤسسية من خلال ضمان نزاهة أنظمة تحصيل الإتاوات وتوزيعها عن طريق تحسين مطابقة البيانات والتعاون عبر الحدود، وتعزيز مساءلة الهيئات المشاركة في إدارة الإتاوات، ودعم آليات بناء القدرات والتمويل التي تستهدف منظمات الإدارة الجماعية في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، مما يتيح مشاركة أكثر شمولاً في السوق الرقمية العالمية.

21. وأخيراً، يمكن أن يسهم نهج الحوكمة المذكور في تحقيق الهدف الأوسع المتمثل في الحفاظ على اقتصادات إبداعية نشطة من خلال ضمان وصول المكافآت إلى أصحاب الحقوق بطريقة أكثر موثوقية وقابلية للتنبؤ، مما يشجع على زيادة الإنتاج الثقافي والابتكار ونشر المحتوى عبر المنصات، بما في ذلك مورّدو الخدمات الرقمية في جميع المناطق.

22. وينبغي أن يشتمل أي صك للحوكمة يوضع في المستقبل على ضمانات واضحة ومناسبة لحماية البيانات الشخصية، والمنافسة العادلة، والحق السيادي للدولة في تنظيم البيانات وفقاً لقوانينها الوطنية والقانون الدولي المنطبق، كما ينبغي أن يُصمّم بطريقة عملية وفعالة وخالية من الازدواجية، حتى لا يؤدي إلى خلق طبقات/أعباء إدارية أو مؤسسية. وبالتالي، سيوفر ذلك الصك استجابة هادفة ومتناسبة وتكميلية للتحديات المحدّدة في مجال التنسيق عبر الحدود، دون الإخلال بالإطار القانوني الحالي أو القيام مقام الإصلاح التنظيمي الشامل.

خامساً. عناصر إطار حوكمة محتمل

23. تعرض الفقرات التالية، بشكل منهجي، العناصر المحتملة التي قد تود الدول الأعضاء أخذها في الاعتبار عند وضع إطار دولي مخصص للحوكمة. وهذه العناصر معروضة كنقاط للنقاش وليس كأحكام إلزامية، وقد جُمعت ضمن الخصائص الرئيسية التي ينبغي معالجتها:

أ. الإطار القانوني العام / العلاقة بالصكوك السابقة

أي صك جديد لن يكون سوى مجرّد تكملة للمعاهدات الدولية الحالية المتعلقة بحق المؤلف والحقوق المجاورة (بما في ذلك اتفاقية برن، واتفاقية روما، ومعاهدة الويبو بشأن حق المؤلف، ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي، ومعاهدة بيجين، واتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة)، ولن ينتقص من تلك المعاهدات. وليس في ذلك الإطار ما من شأنه تعديل الحقوق والالتزامات المنصوص عليها في تلك المعاهدات أو تقييدها أو الإخلال بها. وسيُطبق هذا الصك حصرياً على مستوى الحوكمة في مجال إدارة الإتاوات عبر الحدود.

ب. أهداف السياسة العامة

يمكن أن تشمل العناصر المحتملة الهدف المتمثل في تعزيز التمتع الفعلي بالحقوق المعترف بها أصلاً من خلال وضع مبادئ تتعلق بالشفافية والمساءلة وقابلية التشغيل البيني في إدارة الإتاوات، من أجل تحسين موثوقية حوكمة الإتاوات عبر الحدود، والحد من أوجه القصور، وتمكين أصحاب الحقوق من الحصول على مكافأة عادلة في البيئة الرقمية.

ج. نطاق/ موضوع الصك

يمكن أن تشمل العناصر المحتملة التركيز الأولي على أصحاب حقوق التسجيلات الصوتية، نظراً لدورهم البارز في الاستغلال الرقمي عبر الحدود وتعرّضهم المبكّر للاضطراب التكنولوجي. ويمكن أن يظل النطاق مفتوحاً كي يتوسع في المستقبل ليشمل فئات أخرى من المصنفات والحقوق المجاورة مع اكتساب المزيد من الخبرة في تطبيق الإطار وتطور التقارب الرقمي.

د. تنفيذ الصك

سيُطلب من الأطراف المتعاقدة أن تتخذ، وفقاً للأنظمة والممارسات القانونية لكل منها، التدابير اللازمة لإنفاذ الأحكام.

هـ. المستفيدون

سيكون المستفيدون الرئيسيون المؤلفين وفناني الأداء والمنتجين وغيرهم من أصحاب الحقوق الذين تُستغل مصنفاتهم وحقوقهم المجاورة في البيئة الرقمية. من خلال تحسين آليات الحوكمة، سيكتسب أصحاب تلك الحقوق قدرة أكبر على التحقّق من حقوقهم وحصولهم على مكافأة عادلة ومنصفة. وستستفيد الهيئات المعنية بإدارة الإتاوات، بما في ذلك منظمات الإدارة الجماعية ومقدمو الخدمات الرقمية، من مبادئ حوكمة أكثر وضوحاً ومعايير دولية دنيا للتنسيق، في حين ستكتسب الأطراف المتعاقدة قدرات مؤسسية معزّزة لدعم اقتصاداتها الإبداعية المحلية.

و. طبيعة نطاق الالتزامات (الشفافية، وقابلية التشغيل البيني، والمساءلة)

يمكن أن تشمل العناصر المحتملة المبادئ الدولية المتعلقة بالشفافية في جمع الإتاوات وتخصيصها وتوزيعها؛ وقابلية التشغيل البيني لأنظمة البيانات الوصفية وبيانات الاستخدام؛ والمساءلة في الظروف التي تؤثر فيها الأنظمة الخوارزمية على النتائج الخاصة بالمكافآت. وستنطبق تلك المبادئ على التفاعلات بين الهيئات المشاركة في إدارة الإتاوات، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، منظمات الإدارة الجماعية ومقدمو الخدمات الرقمية، مع احترام القوانين السارية بشأن حماية البيانات الشخصية والمنافسة العادلة والحق السيادي للدولة في تنظيم البيانات.

ز. آليات الحيازة/التوثيق (سجل البيانات الوصفية، المعرّفات)

يمكن أن تشمل العناصر المحتملة تعزيز آليات التوثيق الموثوقة التي تدعم المصادقة والتحقّق، بما في ذلك اعتماد معرّفات القطاع القائمة (ISRC وISWC)؛ والمبادئ المتعلقة بقابلية التشغيل البيني وتصحيح البيانات؛ ودور الويبو كجهة محايدة لتيسير التعاون التقني. قد ترغب الدول الأعضاء في النظر في اتباع نُهج تنفيذية تدريجية أو قائمة على وحدات، يُحتمل أن تشمل عنصر سجل موحد أو مركزي.

[نهاية الوثيقة]